مشكلة الإيديولوجيا والتنمية الاجتماعية

في فكر عبد الله شريط

أ/ النوي حمادي

جامعة بشار

ملخص:

في ظل التحولات التي عرفتها المجتمعات العربية، حاول المفكر الجزائري عبد الله شريط طرح مشكلة الإيديولوجيا والتنمية في الوطن العربي وخصوصا في المجتمع الجزائري، الذي ورث إرثا تاريخيا إبان حقبة الإستعمار، وقد انعكس ذلك على حياة الأفراد داخل المجتمع، مما جعله يعمل على بعث المشروع الحداثي الإيديولوجي والتنموي لمواجهة تحديات الواقع، لأن ضرورة خلق فكر سياسي واجتماعي مدعوما بفكر علمي مساير لخصوصية هذا المجتمع، معبرا عن القيم الوطنية والحضارية، التي تساعد على تحقيق هذا المشروع التنموي الذي يستجيب لتطلعات هذا المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الإيديولوجيا، التنمية، المجتمع، الوطنية، الديمقراطية، المشروع الحداثي.

Résumé

Suite aux changements connus dans les sociétés arabes, l'écrivain algérien Abdallah Chraeit a essayé de poser le problème de l'idéologie et du développement dans le monde arabe, en particulier dans la société algérienne, qui a hérité de l'historique de l'époque coloniale. Ceci a été réfléchit sur la vie des individus au sein de la communauté et lui a permis de faire fonctionner le projet de modernisation idéologique et le développement pour relever les défis de la réalité. Parce que la nécessité de créer une pensée politique et sociale soutenue par la pensée scientifique conforme à la vie privée de cette communauté, en expriment les

valeurs nationales et culturelles qui aideront à réaliser ce projet de développement qui répond aux aspirations de cette communauté .

Mots clés: Idéologie, Développement, Communauté, Nationalisme, Démocratie, Projet moderniste .

مقدمة:

لقد طرحت مشكلة بناء الإنسان الجزائري منذ سنوات، أي قبل الثورة التحريرية في كتيب للمفكر الجزائري مالك بن نبي، والذي يرى فيه أن سياسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قائمة على تغيير الإنسان أولا، ودفعه إلى مقاومة الاستعمار الفرنسي بعد ذلك. [1]

أما قادة الحركة الوطنية فيرون أن التغيير غير ممكن في ظل وضع استعماري، لأن الاستعمار هو الذي يملك وسائل التغيير. فالسؤال الذي يواجهنا، هل نعمل على تغيير الإنسان أم نجعله قادرا على تغيير محيطه، أم نغير محيطه وبعد ذلك يأتي التغيير من تلقاء نفسه؟.

إذا حاولنا طرح المشكلة على المستوى النظري في الوطن العربي بشكل واضح، لأنها تشكل جزءا من الفكر الإيديولوجي، لأن المسائل النظرية بطبعها لا تؤثر على المستوى العملي، وذلك راجع حسب تصوري إلى الهوة الشاسعة بين الجانب النظري والجانب العملي على مستوى تناول بعض المشكلات المؤثرة في واقعنا الاجتماعي، كأن نعالج مسألة الانحلال الأخلاقي، فقد حاول بعض المفكرين طرق هذه المسألة، من أمثال الأستاذ الطاهر الحداد التونسي، وقد أتهم في ذلك الوقت بالكفر، لأنه ثار ضد واقع اجتماعي مفروض من قبل السلطة الاستعمارية الحاكمة، التي تمارس الاستبداد الفكري في بلد إسلامي، رغم أن هذه المشكلة مطروحة وممارسة علميا، فمعركة تغيير الإنسان ظلت مطروحة على مستوى البحث بين علماء الإسلام قبل الاستقلال وقادة الحركة الوطنية. [2]

تأسيسا على ما سبق، فإن ذلك راجع لعدم وجود فكر إيديولوجي نستمد منه فكرنا السياسي، فقد كان له تأثير سلبي في المجالات الحيوية الأخرى، كالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقبل الخوض في تحليل هذه المشكلة والوقوف على حقيقتها عند الأستاذ عبد الله شريط، أود الإشارة إلى رؤية الأستاذ محمد أركون في تحديده لمفهوم الإنسان في الفكر الإسلامي وتجلياته، وقد أكد أن مسألة الإنسان لا يمكن فهمها، إلا إذا أخذنا بالدراسة العلمية، أي الاعتماد على الفكر العلمي الاجتماعي والتخلص من كل القيود المفروضة، أي الفكر الدوغماتي المنغلق. فبعد ظهور تفاوت في فهم الإنسان وتغيير واقعه، أي دفعه نحو عالم التقدم والتحضر من قبل المدرسة الدينية المتشبعة بتعاليم الإسلام، والمدرسة السياسية التي حملت لواء الكفاح السياسي، نجد أن مرحلة ما بعد الاستقلال، بعد المرور بتجارب قاسية وعوائق تمكنت من مواجهة أكبر أزمة سياسية، كادت أن تعصف بالدولة الجزائرية، وتؤدي إلى انهيار التوافق السياسي أو ميثاق وادي الصومام، الذي حدد إستراتجية الثورة التحريرية ورسم الخريطة السياسية، فكانت اختبارا محكما سياسيا ينتظر قادة الحزب في ذلك الوقت، وهذا يدل على النضج السياسي والتربية الإيديولوجية التي أعطت ثمارها في مجال التنمية السياسية. أما على المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، فمازلنا نشعر بنقص كبيرلقد كانت الروح الوطنية التي تشبّع بها المواطن الجزائري سلاحا قويا ضد السيطرة الأجنبية، ففي ما يتعلق بالحياة الاقتصادية، فقد أخذت الجزائر معركة حقيقية مع الشركات الأجنبية للسيطرة على البترول والتحكم في صناعته، عندما اتخذته كسلاح ضد الدول المهيمنة، وقد علقت جريدة لوموند الفرنسية في عددها الصادربتاريخ21/ 01/ 1972 تقول: "إن الجزائر قد ضمنت لنفسها السيطرة التامة، والتحكم المطلق لصناعة بترولية هامة". [3] لأن الاستعمار الفرنسي، ظل يحمل إرثا تاريخيا في إلحاق الجزائر إلى السياسة الاستعمارية التي رسمتها مع بقية المستعمرات، وهذا ما لم يحدث في بلدنا. لأن المسؤولين

الجزائريين قد شعروا بضرورة التخلص من هذه الضغوطات، فقد كان نجاح الرئيس الراحل بومدين واضحا في تأميم شركات البترول، وتركيز جهده في تنظيم إستراتجية دقيقة لاسترجاع ثروات البلاد. وقد حاولت الجزائر استرجاع نفوذها على هذه الشركات من البئر حتى محطات البنزين، وحتى التعويض الذي دفعته الشركات الأجنبية الفرنسية كان ضئيلا جدا، حيث لم يتعد خمسمائة مليون فرنك، وبهذا تكون الدولة الجزائرية أول بلد عربي يسترجع سيادته على ثرواته الباطنية والظاهرة، فربما كان بإمكان الجزائر شعبا وحكومة التصدي لمثل هذه الإكراهات.

لن يتأتى هذا إلا في ظل مناخ سياسي وإيديولوجي مرسوم، فلقد كان سهلا على الجزائريين الاتفاق مع الجنرال ديغول في 1958 على استقلال المناطق الشمالية، والسماح لفرنسا بالسيطرة على الصحراء، لكن نجد السياسي المحنّك الصديق بن يحي رحمه الله، قد انتبه لهذه المسألة في مفاوضات إيفيان، التي خاضها مع الفرنسيين "إلى الفاصلة"، التي كادت أن تؤدي إلى كارثة حقيقية في تقسيم الجزائر جغرافيا إلى شمال وجنوب، لأن حقول البترول موجودة في جنوب البلاد، فالاستعمار الفرنسي كان يبحث عن وسائل السيطرة الاقتصادية، وقد تجلى في سياسته بعد الاستقلال. فالتبعية الاقتصادية أصبحت عائقا أمام الدول النامية، فالكثير من دول العالم الثالث تتخبط في أزمة اقتصادية خانقة، وذلك راجع حسب تقديري إلى العوامل التاريخية، التي جعلت منها قبلة للاستعمار الغربي، لاستنزاف خيراتها وربطها باقتصادياته، والمعروف أن هذه الدول قد تخلصت من الاستعمار المطبق إلى الاستعمار المعنوي، كالقضاء على معنوياتها وجعلها دول مهزومة وضعيفة، لأن التخلف أو الضعف لم يكن قدرا محتوما حتى نستسلم ونرضخ لسلطة الغالب، فلنا من الإمكانيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ما يجعلنا قادرين على معالجة مشكلاتنا وفق المنهج العلمي المدروس؛ كأن نطرح مثلا المشكلة الثقافية؛ فقد خصص ميثاق 1962 ما يقرب عن عشرين فقرة

لمحاولة ضبط مسيرتنا في الميدان الثقافي في الجزائر المستقلة، إذ حاول رجال الثقافة أن يحددوا هذا المفهوم، لأن الميثاق لم يفصل المشكل الثقافي عن العمل السياسي، بل يعترف " أن ضرورة خلق فكر سياسي اجتماعي مدعم بفكر علمي، يضع أيدينا على أهمية مفهوم جديد للثقافة، والدعامات التي تتركز عليها الثقافة تكمن فيما يلي: أن تكون ثقافة وطنية، ثورية وعلمية، وتكوين مفهوم جديد للثقافة" [4] فكونها ثقافة وطنية لأنها ترجع بالدرجة الأولى إلى اللغة العربيةباعتبارها هي المعبر ّ عن القيم الوطنية ولغة حضارة. ثم كونها ثقافة ثورية فذلك يقتضي أن تساهم في العمل الترشيدي والتنموي للشعب، لأنها تساعد المجتمع على التخلص من رواسب الإقطاعية والأساطير المخربة لقوة المجتمع كالأفكار الرجعية والتأخرية، لكي لا تكون ثقافة منغلقة ومتخلفة أو مجرد ترف فكري، أي صورية فارغة من محتواها الشعبوي، لأن وظيفتها الأساسية حسب اعتقادي هي تكوين الإنسان والعناية به، ليصبح قوة فاعلة في بناء اقتصاد وسياسة قوية، واليوم نلاحظ مدى التفاوت بين الثقافات الاجتماعية (الوطنية) في التسابق نحو تكوين الفرد، وتحضره في مختلف الميادين، ويمكن لنا أن نلمس هذا في الأهداف التي ذكرها الميثاق الوطني بواسطة الثقافة الثورية، وهي التي تنير كفاح الجماهير في الميادين السياسية والاجتماعية، كما تعين على تطور وتنمية الوعي الثوري، وتعكس مطامح الشعب وحقيقته وانتصاراته المتجددة.

أما إذا رجعنا إلى الدعامة الثالثة، فهي دعمها لأن تكون علمية في وسائلها وتجهيزاتها التقنية، وفي بحثـــها العلمي ومناهج تبليغها إلى مستوى الفرد الجزائري، لكن إذا حاولنا التطرق لتأثير الإيديولوجية الإشتراكية عل تنمية المجتمع اقتصاديا، فمازال المجتمع يعاني من هذا التخلف في المجال الصناعي والزراعي، وإن كانت بوادر التأثير الإيديولوجي بدت واضحة. فالجزائر لم تستطع التغلب على التركة الضخمة من المشاكل الاجتماعية التي تركتها الحرب المدمرة، والتي أفرزتها مرحلة الاستقلال، كوننا ورثنا بعض التراكمات التي أثرت على

مسيرتنا التنموية، لأن الاستعمار الفرنسي قام بعملية تهجير، عندما أخلى الأرياف من السكان وأقام ما يشبه بمراكز الاحتشاد في المدن الكبرى، مما ترتب عنه أزمة خانقة متعددة الجوانب كالأزمة الاقتصادية والاجتماعية، [5] حيث أصبحت المدن الكبرى لا تستوعب الأعداد الهائلة من السكان، حيث تكونت لدينا فئات اجتماعية مختلفة، ومن بينها الطبقة العاملة التي أصبح عددها يناهز ربع المليونين، وقد تضاعف هذا العدد في السنوات الأخيرة، فهذه الطبقة تمثل قوة اجتماعية وسياسية في البلدان الاشتراكية، لأن الاقتصاد يرتكز أساسا على مجهود العمال، بخلاف الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على الثروة ورأس المال، لأن العمل أساس الملكية، والدولة تأخذ زمام المبادرة في تنظيم الحياة الاقتصادية، وقد ظهرت فئة قطاع المعلمين التي بدورها شكلت الطبقة المتوسطة، التي لم يكن لها أثر أثناء فترة الاستعمار، وحسب تصوري لهذه المسألة الإيديولوجية، فإن الجزائر كانت تخطو نحو الاقتصاد الموجه وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد عرفت هذه النقلة النوعية بعد الاستقلال، غير أنها في حاجة إلى تنظيم أكثر، كالإستهلاك اللاعقلاني في الكثير من القطاعات، وبالخصوص المواد الغذائية والتي تتضاعف فيه قوة الإستهلاك على قوة الإنتاج، وهذا يرجع بدوره إلى السياسة المنتهجة والشعارات التي يحملها الحزب والتنظيمات العمالية، لأننا صنعنا مجتمعا استهلاكيا لا منتجا. وهذا ما نلمسه في مشاريعنا الاقتصادية التي تميل في معظمها إلى الاستهلاك أكثر من الإنتاج، وهذا على مستوى انتشار المحلات ذات الاستهلاك الواسع، كالمقاهي والمحلات التجارية بمختلف أصنافها، بخلاف المجتمعات الأخرى، التي تصارع الزمن لأنها تعتمد في رسم مخططاتها التنموية على إيديولوجية واضحة، كالمعجزة التي ظهرت في أيامنا هذه والمعروفة بالمجتمعات الأسيوية، التي تحدت كل العراقيل، وأصبحت تعرف بالظاهرة المعجزة، فثمة مفارقة عجيبة نلاحظها بين دول مختلفة، لكن الغاية واحدة، وهي إثبات صلاحية هذه الإيديولوجية في التنظيم.

إلى جانب ذلك، نجد جملة من العوامل التي عقدت هذا البعد الإيديولوجي في حياتنا التنموية، كالازدحام السكاني في المدن الكبرى على حساب التعمير الريفي، واختلال العرض والطلب، لأن معدل العرض أقل من الطلب، والمعروف في الأنظمة الليبرالية الحديثة، أن السوق يخضع لمبدأ طبيعي وهو العرض والطلب، وذلك بتوفر السلع والبضاعة والتي تؤثر حتما على الأسعار، لكن هذا غير متوفر في البلدان النامية، لأننا نستهلك أكثر مما ننتج، وهذا بدوره يشكل عائقا أمام الإزدهار الإقتصادي الذي نطمح إليه، لذلك نلاحظ الخلل في الاتجاه نحو التصنيع وعدم الاهتمام بالنشاط الزراعي، بخلاف الدول الأوربية مثلا التي أعطت أهمية بالغة لتطوير الزراعة وتحديثها بالوسائل العلمية الحديثة، على الرغم من كونها متفوقة في مجال التصنيع. [6]

وهذا الاختلال ليس طبيعيا، بل يعود في نظري إلى الإفتقار الإيديولوجي، الذي أثر سلبا على وضع مخططات تنموية في جميع الميادين، وهذه المشكلات تكون حافزا مشجعا لدفع الباحثين الأكاديميين في دوائر الدولة والحزب والجامعة ومراكز البحث العلمي، للوقوف على حقيقة هذه الإختلالات اللامتوازنة تجاه تفعيل الأنشطة الفكرية أو المادية، لوضع حلول مناسبة لهذا النقص وهذا الاختلال. وفي هذا يقول الأستاذ شريط: "الرجل المثقف الشعبي هو الذي يسخّر ثقافته في خدمة الشعب ولو صدمه" [7] فمهمة المثقف هي التعبير عن المشكلات التي يعيشها أبناء مجتمعه، وقد وجدت مقولة للدكتور عبد المجيد مزيان: "إذا أصبحت الثقافة دعايات شبه عقائدية ولا عقيدة فيها، وتظاهرات شبه فنية ولا فن فيها، مآلها التيه إلى صحراء الثقافة الملهاة". [8]

لأن حقيقة الثقافة متأتية من فعاليتها في إعداد المواطن وتنشئته النشأة الاجتماعية الخلاقة، وهذا ما نعانيه في البلدان العربية، حين بقت الثقافة مجرد شعارات شكلية لا تحكم واقعنا التنموي، وهذا يتوقف على إيديولوجيا واضحة تحدد الأحكام وتوجه سلوكياتنا في

مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لأن رهانات التنمية ليست قائمة على تصورات مثالية صورية، بل على مدى مساهمة هذه الأفكار في تصحيح مسيرتنا التنموية. فنلاحظ أن الأستاذ عبد الله شريط، قد رصد منذ البداية الآليات الكفيلة بهذه التنمية الاجتماعية في مرحلة الإستعمار والإستقلال.

أما على نطاق الأمة العربية، فإننا لا نتصور فيها تنمية حقيقية، إلا إذا كانت على إيديولوجية ذات أبعاد ثلاثة: تعبئة الجماهير قطريا، وتخطيط تنموي عربي، واستقلال اقتصادي دولي. فلقد حاول الأستاذ المصري سمير أمين الخبير الاقتصادي في كتابه "الأمة العربية": " أن المشكلة المطروحة اليوم، هل يمكن للأمة العربية أن تعرف تطورا بقيادة طبقة بورجوازية أم لابد لها من قيادة شعبية؟ فالملاحظة اليوم تبين لنا أن البورجوازية العربية عاجزة عن تكوين فكر إيديويوجي يغير سلوكها نحو الطبقات الشعبية، حتى تتمكن من دمجها في معركة التنمية في تكوين فكر إيديولوجي يغير سلوكها نحو الطبقات الشعبية، حتى تتمكن من دمجها في معركة التنمية، [9] وحتى الأحزاب الشيوعية فشلت هي الأخرى في تحريك الجماهير الشعبية نحو معركة التنمية، لأن الوحدة العربية لن تتم في ظل غياب هذه الإيديولوجية وتعبئة الطبقات الشعبية، لخوض هذا المشروع التنموي الشامل، لأن الداعين إلى الوحدة العربية لم ينتبهوا إلى أن أي وحدة يجب أن تتمتع بالاستقلال الاقتصادي، ومستوى مقبول من التخطيط التنموي، فالاختلال الواضح بين هذه الشروط، هو عدم وجود دراسات متخصصة في رسم هذه التنمية الشاملة، ففي أغلب البلدان العربية تصدر قرارات ارتجالية هشة، وليست مؤسسة على منهج علمي مدروس، لأن التبعية الاقتصادية والسياسية مازالت تربك هذه المعركة التنموية في أغلب المجتمعات العربية، ولذلك يقول الأستاذ محمد أركون: "... إن عملية تدبير مشروعية استخدام المفاهيم والمصطلحات، قبل حق امتلاكها وتشغيلها هو أمر ضروري لا بد منه، وذلك لأن قيمة أي فكر تثمن بالقياس إلى

المفاهيم والمصطلحات التي يخلقها"[10]. فعلى المفكر التعامل مع المفاهيم والمصطلحات بوعي وفهم متعال بحيث لا يقع في الترف الفكري وممارسة الديماغوجية والتلاعب بهذه المفاهيم. وقد خصص الأستاذ عبد الله شريط كتابا خاصا لمعركة المفاهيم، وذلك راجع لأهمية المفاهيم في تحديد مسيرتنا الحضارية وفق منهج علمي يتطابق مع متطلباتنا، يستجيب لحاجاتنا، لكن إذا عدنا إلى المجتمع الجزائري نلمس نوعا آخر من مشاكل التنمية وعلاقتها بالإيديولوجية السائدة، والتي تتعلق بمسألة التفاوت بين النظرية والتطبيق، لأننا وجدنا المجتمع المغربي والمصري يتميز بتنمية منسجمة مع الإيديولوجية السائدة، وهي إيديولوجية القوى الامبريالية الأجنبية والبورجوازية المحلية.

ولأن فقدان قواعد الانضباط الإيديولوجي يجمد العمل ويجعله خاضعا للأمزجة والأهواء، ولكن ما هو أخطر من انعدام القواعد الإيديولوجية، هو وجودها بصورة مثالية مجردة على الورق ومنعدمة في السلوك كتربية، فالواقع يدلنا على أن الهوة شاسعة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن، لأن ذلك راجع إلى غياب التكوين الإيديولوجي والتربية السياسية، لأن نجاح الاشتراكية مثلا في الجزائر، يتطلب خوض معركة التنمية والتضحية بالمنافع والمصالح الفردية، والاندماج في العمل الجماعي، وهذا ما نلاحظه على مستوى مؤسساتنا الاجتماعية، أي عندما شرع المجتمع الجزائري في تبني الاشتراكية كإيديولوجية في المجال الزراعي والصناعي، [11] ولماذا فشلت هذه التجمعات والتعاونيات الزراعية والتي عرفت بالثورة الزراعية، والمصانع الكبرى التي شيدت داخل المدن الكبرى لتطوير الاقتصاد الوطني؟ فالتفسير الموضوعي لهذا التراجع والإفلاس يرجع حسب تصوري إلى وجود مفارقة عجيبة، بين النظر أي الأفكار والتصورات، والتطبيق أي الممارسة العملية، لأن المواطن الجزائري لا يميل كثيرا إلى العمل الجماعي، بل إلى الملكية الفردية، فحب التملك طبيعة أو مبدأ فطري، لأننا ندرك أن الملكية ليست حقا اجتماعيا بل حقا طبيعيا، لأنها تشجع

الإنسان على العمل وتوفير الإنتاج، وهذا ما كان مغيبا عند سياستنا التنموية، فينبغي العمل على تهيئة الأرضية لاحتضان مثل هذه المشاريع، وذلك له علاقة بالقواعد الإيديولوجية والتي تبدو أنها منعدمة في واقعنا الاقتصادي أو السياسي فالصعوبة التي تواجهنا تتمثل في نقل هذه الأفكار والمبادئ إلى سلوك، وقد صدق الشيخ محمد الغزالي في مقولته "أن تحويل الجبال أهون من تحويل قلوب الرجال" فهذا الداء لا يقتصر على البلدان المتخلفة، بل حتى البلدان المتقدمة تشكو من ذلك "فالفرنسيون يعترفون بأنهم منظرون على الورق من الدرجة الأولى، ولكنهم فشلوا بالنسبة لغيرهم من الأوربيين في الميادين التطبيقية". [12] فدول العالم الثالث تبحث عن وسيلة صحيحة للتنمية، لأنها اعتمدت على النظام المزدوج أي المزج بين المنهج الليبرالي والاشتراكي في مشاريعها التنموية، وتحرص أن لا تنغمس في أحضان هذا النظام أو ذاك، فالمسلك الصحيح والأمثل هو النظر إلى أوضاعهم وأنفسهم، يستمدون منها طريقة تنميتهم دون الانسياق مع هذين النظامين أو الإيديولوجيتين. [13]

إن مشكلة التنمية المطروحة اليوم في البلدان العربية، ليست كما وضعها الأستاذ "نيقولا سركيس" في كتابه عن البترول العربي، والتي لخصها في أن تأميم النفط ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق تنمية شاملة والتحرر من السيطرة الأجنبية، لأن الاستفادة من عائدات النفط، ليست كامنة في امتلاك المنشآت البترولية، بل في استغلالها وتحويل هذه الثروة إلى مصانع ومنشآت فلاحية ومدارس. فالثروة البترولية لا يمكن اعتبارها هي المصدر الفريد الذي نبني عليه اقتصادنا، فبعد سنوات يمكن أن نبحث عن مصادر أخرى، وهنا تكون الفرصة ملائمة لتهيئة الظروف، والتفكير في مستقبل الأجيال اللاحقة. "لأن التاريخ والأجيال المقبلة لن يغفروا لنا أبدا إذا لم نغتنم هذه الفرصة الفريدة في تاريخنا". [14]

فتخزين هذه الأموال وتكديسها في البنوك الأجنبية أو إنفاقها في تشييد مصانع أو تشكيل تعاونيات زراعية. أعتقد انه لا يحل مشكلة التنمية، إذا لم يتوفر المنطق العملي الذي

نستمد منه منهجية العمل وتصريف الأموال، لأن الدول العربية المصدرة للبترول، منها من توجه نحو استثمار هذه الأموال، ومنها من اتجه نحو البناء والتعمير، وكل منهما لم يحقق هذا التحدي، لأن المسألة ليست ذا طابع مادي اقتصادي بحت، بل لها علاقة بالجانب المعنوي أي الفكري، لأننا نعاني هذه المفارقة بين النظر والتطبيق، فتصوراتنا لا تحكم سلوكاتنا، فغياب فلسفة واعية بأهداف المجتمع وواقع الإنسان وبقائها متشبثة بالماورائيات، لن يفيد الإنسان في شيء. وذات مرة طرح مذيع هذا السؤال على الفيلسوف الإنجليزي برتراند راسل "ماذا بقي للفلسفة أن تتناوله لهذا العصر من مواضيع، وقد غزا العلم ميادينها ميدانا بعد آخر؟ وانهارت أقوى قلاعها وهي الميتافيزيقا؟ فكان جوابه إنها تتناول العلم ذاته، فإن المعرفة العلمية لا تغطي سوى جزء ضئيل من الموضوعات التي تهم الجنس البشري، أما الفلسفة فتجعلنا نواظب بفضل تحليل منطقي على التفكير في أشياء سنصل إليها يوما ما بواسطة العلم"، ما يمكن أن نستخلصه هو أن الفلسفة مدعوة للتفاعل مع واقع الإنسان بجدية ومنهجية علمية، فرغم ما نملكه من ثروات ظاهرة أو باطنة، إلا أننا لم نتحرر صناعيا وزراعيا، فهل نستورد حضارة جاهزة ؟أم نستورد معرفة نصنع بها حضارة؟. أعتقد أن هذا الطرح لن يفيدنا في تجاوز هذه العقبات التي تواجهنا في تحقيق أهدافنا، كأفراد وكشعوب تنتمي إلى العالم الثالث المتخبط في هاجس التبعية الحضارية. [15]

فإذا رجعنا إلى التجربة الجزائرية نحو تحقيق هذه القفزة النوعية، وما نتج عنها من منشآت صناعية في الوطن كمركب الحجار للحديد والصلب، أو أرزيو للمشتقات البترولية أو مصنع الجرارات بقسنطينة، كل ذلك نقطة تحول بالنسبة للإقتصاد الجزائري. إن الفرق بين التنمية ومظاهر الرقي المستورد، ليس موضوعا تقنيا يخص الخبراء، بل يتعلق بالمبادئ الإيديولوجية والمنطلقات الفكرية والإيديولوجية التنموية، مما يعمق الهوة ويزيد في تعقدها، فالتنمية الناجحة لا يمكن لها أن تتقوقع على نفسها ضمن الإيدولوجيا الرأسمالية أو

الاشتراكية، بل عليها إبداع وابتكار الوسائل التي تقودنا إلى التفوق والنجاح. لأن استيراد الحضارة يبدو لنا أمرا سهلا، لكن زوالها يكون أسهل، إن التنمية التي تتجذر وترسخ في المجتمع هي التي يزرعها الإنسان بيديه كالشجرة التي يغرسها الإنسان تنمو وتترعرع لتعطي ثمارها، [16] فكذلك التنمية، لأن اهتماماتنا كانت مادية أكثر منها معنوية، فلم نفسح الفرصة للإنسان الذي يمثل رأس مال في المعادلة التنموية، ومازال قوة معطلة، وقد كان الأستاذ والمفكر الجزائري مالك بن نبي كان واقعيا وموضوعيا، حين علّل هذا الاختلال في تعثرنا الحضاري والذي شخصه في المثلث، الذي يتعلق بالإنسان، وهو العمل والثقافة ورأس المال. وهذا بدوره يقودنا إلى توظيف طاقاتنا المادية والبشرية في ضمان هذه التنمية الحقيقية، فالتبعية كمظهر سلبي في حياة هذه الشعوب المتخلفة ليس قدرا محتوما عليها، بل ترجع أساسا إلى عوامل تاريخية، ومن بينها الاستعمار الذي فرضته الدول المصنعة ". لقد أدى اقتحام الرأسمالية لهياكل المجتمعات القديمة إلى تسريع تحلل تلك الهياكل وتحطيم الاكتفاء الذاتي، وأصيب الاقتصاد والمجتمع بازدواجية هيكلية بين اقتصاد تقليدي واقتصاد حديث، وارتبط الاقتصاد الحديث في البلدان المتخلفة بالسوق الرأسمالية العالمية بوصفه اقتصادا للتصدير". [17] فالأساليب التقليدية في العمل والتفكير قد عطلت وخلقت هذه التبعية، لأن التوفيق بين ما هو جديد وما هو قديم ليست مطروحة عند الدول المصنعة، بل عائقا يلاحق هذه البلدان المتخلفة، لأنها ورثت تراكمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، جعلتها تعيش هذا التخلف المفروض والشعور بالنقص تجاه العالم المتقدم، رغم ما تملكه من إمكانيات هائلة تمكنها من تكسير وتحطيم هذه الأوثان، لكي تكون شعوبا ذات سيادة وحرية.

ولذلك يرى الأستاذ عبد الله شريط أن "الإيديولوجية الحقيقية في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، هي إيديولوجية نقل المعرفة لا نقل المصانع، ونقل المعرفة هو ما نقصده بتنمية الإنسان". [18] وأنا أشاطر الأستاذ شريط في هذه الفكرة، لأن تنمية الفكر أو

العقل تكون أسبق من نقل التكنولوجيا، لأن توفر الخبراء والمهندسين في المصانع والمزارع ولا يجدون الظروف المناسبة أو الوعي السياسي والإيديولوجي لدى مسؤولينا، يكون بمثابة العائق، الذي يؤثر حتما على تغير هذا الواقع الذي أفسدته أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية، لا تتماشى وطموح هذا الشعب الذي ضحى بكل ما يملك لاسترجاع سيادته وعبقريته الفريدة في العالم الثالث. فأمية العالم الثالث الإيديولوجية بالرغم من إطاراته وقادته ومثقفيه، يجب ألا يخدع نفسه بشراء تنمية جاهزة، فقد يكون لقمة سائغة في مخالب العالم المصنع، المطلوب هو تحصين نفسه بإيديولوجية سياسية وتربية شاملة. فهذه الدول المصنعة كانت سباقة لتكوين الإنسان، الذي صنع هذه المعجزة التكنولوجية. كما نجد مثلا في الدول الأوربية اليوم، التي شكلت تكتلا اقتصاديا وسياسيا، لأن ظهور التيارات الفلسفية المعاصرة يعكس مدى تفكك هذه المجتمعات إثر انتشار الآلية المادية وهيمنة العلم على حياة الإنسان، مما ولد هذه الثورة الفلسفية والرجوع إلى القيم الإنسانية، وتخليص الإنسان من عنجهية الأقوياء الذين ظلوا يستبدون بمصيره وحياته.

وقد ظهر في لغة الإقتصاد الحديث مصطلح "رأس المال البشري"، والمقصود به المهارات التي اكتسبها أفراد هذه الدولة نتيجة التعليم والتدريب، لا الثروات الطبيعية، فإذا حاولنا وضع بعض الافتراضات في نظرية التنمية، فإنه يمكن القول، أن الافتراض الأول يتمثل في أن التنمية تعني التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح، والافتراض الثاني يتمثل في التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية، وأما الافتراض الثالث فهناك عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية، يمكن تحديدها وحصرها، أما الافتراض الرابع فهو ضرورة التنسيق بين القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، من أجل تدعيم سياسة التنمية وتحديد الأساس الإيديولوجي.[19]

فموضوع التنمية في العالم الثالث قد لقي اهتماما في الدراسات الإستراتجية، والتي تبين أن الضعف في التعليم والتكوين والتربية الإيديولوجية، ومدى الخلط في التخطيط التنموي الذي يجعل أحيانا مشاريع كمالية تأخذ الأولوية في مخططات تنموية، واليوم نلاحظ أن معاناة التنمية في الوطن العربي واضحة تتوجه بعض الدول العربية نحو الاستثمار في مشاريع كمالية كقطاع السياحة، والتوسع في بناء الفنادق الفخمة ذات الطابع العالمي، وإهمال المشاريع الحيوية كالصناعة والزراعة، فلو تساءلنا مثلا ما سر تقدم الأوربيين، لوجدنا الجواب بينا وهو الاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي، واستخدام تقنيات جد متطورة في قيام هذه النهضة التنموية، لأنها لم تكن صدفة، بل كانت نتيجة إيديولوجية مرسومة من قبل هذه البلدان، فرغم الأموال التي تتمتع بها الدول العربية إلا أنها غير موظفة بشكل عقلاني، بل تصرف وتنفق هدرا، حتى أصبح المواطن العربي يشعر بنوع من الحيرة تجاه إنفاق وتبديد هذه الثروات، لأنها الرصيد الذي تحتاجه الأجيال اللاحقة في تصور مستقبل أفضل، وهذا يرجع إلى عدم تعقل الواقع المعاش، وفعلا فقد استطاع الأستاذ شريط الوصول إلى قناعة تتمثل في توليد إيديولوجية ذاتية، أي نابعة من صلب المجتمع الجزائري، وهذا ما نفتقر إليه عموما، لأننا مدعوون إلى ابتكار فلسفة تستوعب مشروعنا التنموي الذي نهدف إلى تحقيقه. فما تعانيه الدول النامية عموما هو فقدان وسائل التخطيط التعليمي والإقتصادي والإنتاجي والتنموي بصفة خاصة. وكما يسميه الأستاذ شريط بالوعي التخطيطي، فالمشكلة التنموية في غاية الأهمية بالنسبة للوطن العربي، وقد تمكن الأستاذ شريط من وضع الخطوط العريضة لتنمية شاملة بعيدة عن الترف الفكري. وقد شخص العلل والتغيرات التي تعانيها البلدان العربية مقارنة بالدول المصنعة، لأن تشكيل إيديولوجية قادرة على توجيه المجتمع لا يكون بمحض المصادفة، بل يقتضي الربط المحكم بين ما هو نظري وتطبيقي، « فينبغي الاهتمام بتكوين الإنسان وعدم كنز الثروة في البنوك، لتكون ذريعة لاستعبادنا وامتصاص إمكانياتنا، فلكل

مجتمع الحق في رسم هذه القواعد الإيديولوجية، وفق إمكانياته وتصوراته التي تحكمه وتتماشى مع قيمه وسلوكاته، فثمة إمكانية للتطور والنمو في المجتمعات العربية. »[20]

1 ـ الوطنية والمشروع السياسي:

إذا تأملنا النظريات الوطنية في الفلسفة السياسية المعاصرة وفي العالم المعاصر، نكشف أنها قد أخذت تعطي ثمارها في أشكال عدة. وقد ظهرت القوميات الأوربية كرد فعل شعبي، بداية من القرن الثامن عشر ضد الطبقات الأوروستقراطية الحاكمة والحكم الكنسي، الذي يتحكم في مصائر الشعوب باسم السلطة السماوية التي تدعيها على الأمم المسيحية، ومع مجيء الثورة الفرنسية والتي نادت بشعار" يحيا الوطن" بدلا من الشعار القديم "يحيا الملك" وتغيير مفهوم الحكم السياسي من شكل فردي إلى شكل جماعي، يحترم إرادة الأمة وتوسيع نطاقها ورد الحقوق والصلاحيات لأصحابها، بدل الملوك المسيطرين عليها، هناك عامل تاريخي ساعد على تقوية نشوء القوميات في أوربا، وهو غزو نابليون لألمانيا، وكان الفيلسوف الألماني " فيخته" الذي ألهب شعلة العاطفة الألمانية وتغذيتها بقوة وعمق شديد، والدعوة إلى التصدي ومواجهة الاحتلال الفرنسي من قبل الشعوب التي تتكلم اللغة الألمانية، وتوحيد الشعب الألماني وزرع فكرة، أن الأمة الألمانية من أرقي الأمم والانفصال عن الأمم الأخرى، وعدم التعامل الاقتصادي معها لتحافظ على عظمتها وتفوقها، ولكي لا تلوث أخلاقها وتحقق اكتفاءها الذاتي. وقد وجدت هذه الفكرة استجابة واسعة عند الأوربيين لبعث الروح الوطنية، ورسم" فلسفة وطنية" تكون أساسا للسياسة الداخلية والخارجية للدولة. وقد استغلت هذه الوطنية واتخذت ألوانا عديدة في أوربا، وأصبحت كل النظريات السياسية والاقتصادية والثقافية ذات طابع وطني، مما زاد الشعوب حماسا وتعاطفا في تبني هذه الفكرة، وقد استغل السياسيون هذه الفلسفة في تصريف غضب الجماهير واستيائهم من الحكام، والاهتمام بالعدو الخارجي المتربص بالوطن. وقد كانت مطية لشن الحروب الاستعمارية ضد

الأمم الأخرى الضعيفة. وقد عبر أحد الفلاسفة الأوربيين عن هذه الفكرة التي صنعت رباطا وثيقا بين الشخص والوطن، [21] كون الفرد لا يستطيع أن يعرف ذاته أو قيمته، إلا إذا ارتبط بالضمير الجماعي الذي هو الوطن، وقد ولدت النازية في ألمانيا التي تحولت إلى عنصرية حيوانية، يأكل بمقتضاها كل حيوان مفترس أي حيوان آخر. وقد استغلت وسائل الإعلام والدعاية هذه الفكرة، لاستغلال الشعوب وتزييف قيمها وتاريخها وتحطيم معنوياتها. وإيهام الشعوب بأنها هي الأحسن والأفضل، وهذا ما حدث في أوربا الشرقية مثلا لإثارة الحقد والكراهية لتاريخها وقيمها التي تؤمن بها. نجد مثلا الأمريكان هم أبناء طبقات شعبية فقيرة ومحتقرة في أوربا كفرت بأوطانها الأصلية وبقومياتها المعتدية، وبثقافة أوطانها التي كانت محرومة منها، فأغلب المهاجرين هم أميون ولكنهم كونوا ثروة في العالم الجديد، حتى تبنوا فلسفة القوميات الضيقة فأحاطوا بلادهم وتجارتهم بسلسلة من القوانين، التي تحمي اقتصادهم وأسواقهم من المنافسة الخارجية، واستيقظت فيهم الوطنية المعادية للشعوب الأخرى.

ولكن يجدر بنا أن نطرح هذا السؤال، هل يحق لنا أن نكون وطنيين أو لا نكون؟ إذا أردنا الوقوف على حقيقة هذا المفهوم وتحليل أبعاده، فالوطنية كخطاب فلسفي للأجيال فإنها تعني بالخصوص أن يضحي جيل بحياته لكي ينقذ حياة الأجيال القادمة، وبعث الأمل في الأجيال اللاحقة على تبني هذه الفكرة والسعي إلى التمسك بها، فهي كشعور متبادل بين الأفراد، لأننا كنا أقدر وأقوى على حمل أنفسنا على التضحية، [22] من حملها على التعفف ونكران الذات أمام المصلحة،وقد عبر الصحابي الجليل " عبد الرحمان بن عوف" عن هذه الحالة المماثلة "أصبنا بالضراء فصبرنا، وأصبنا بالسراء فصبرنا". وإذا قلت هل لنا خيار أن نكون وطنيين أم ليس لنا هذا الخيار؟ فهذه الإشكالية تتوضح لنا اليوم في العالم المعاصر بين الأمم والفلسفات السياسية التي تتحكم في سلوكاتها وإزاء الغير، هذه السلوكات التي لا

تخضع للعفوية بل للنظرية المدروسة والسلوك العقلاني، فسواء كانت هذه النظرية التي تعتمدها هذه الدولة في الثقافة أو الاقتصاد أو العلاقات الخارجية، فإنها تقوم على نظرية حب الوطن والدفاع عنه، وكلما كانت مصلحة الوطن على حساب أوطان أخرى، كلما شعرنا بعمق وطنيتنا وصدقها، لأن الشعور بالنقص تجاه هذه المسالة، لم يكن طفرة بل نتيجة لظروف تاريخية استعمارية، [23] فقد كان لجيل اليوم فلسفة مناقضة للوطنية تميل إلى العالمية للتصالح مع الدول الأخرى، التي استعبدت من قبل جيل الآباء والأجداد، وإفراغ هذه الثقافات من محتواها وإذلالها، وجعلها تعيش هذه التبعية في مختلف المجالات. والملاحظ أن هذا الضعف وهذا التراخي في الشعور بالوطنية، يطغى على الأجيال الجديدة الحديثة العهد بالاستقلال أكثر، مما هو ملاحظ في الأجيال الجديدة من الدول المتقدمة، ذات التقاليد الراسخة والمتماسكة والمستمدة من مشروعها الحضاري، والتخلص من عقدة التبعية والانبهار بالعالمية الملوثة، التي عرفها العالم في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما نتج عنها من تمزق وتشتت بين الأمم وبقدر ما نمت وتطورت فكرة الوطنية عند الشعوب المتقدمة، بقدر ما ضعفت في البلدان المتخلفة، لأن الهيئات العالمية جاءت منادية بفكرة العالمية أكثر من الوطنية. فقد حاول البعض التمسك بالوطنية عند ساسة كل أمة على حساب وطنية الآخرين، حين يعيش الفرد هذه الوطنية، إذا أراد أن لا تأكله الوطنيات الأخرى. فمحكوم عليه أن يكون كذلك مهما كانت أفكاره السياسية في الاقتصاد أو الثقافة أو العقيدة الدينية. إننا نرى اليوم كل الأمم والأنظمة تبدي نفس السلوك السياسي الوطني، والعلامة في ذلك، هي محبة كل واحد لوطنه وعبادته له. وقد توسعت دائرة الوطنية في العلاقات بين الدول كالنزاعات التي تحدث من حين لآخر، حول إقليم غني بالثروات. وفي هذا المناخ المشحون بالسياسة في العلاقات الدولية تتعامل الدول مع بعضها البعض، وفق مفهوم الحرب والقوة لا التفاهم والسلام الدائمين. [24]

لأن العامل الوطني يبقى طاغيا في العلاقات الاقتصادية، حتى داخل كل معسكر من المعسكرات كمراقبة السلع والبضائع، ما يجعل الدولة تلجأ إلى حماية مصالحها وحدودها من منطلق العزلة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك. التي أنتجت نوعا من الاقتصاد المعسكر أو ما يسمى اقتصاد الحرب، وإنشاء وتكوين الإستراتجية الاقتصادية التي تؤسس عليها الدولة مشروعها الإقتصادي، مما جعل بعض المفكرين السياسيين يلجأون إلى اعتماد خطة واضحة للتقليل من حدة الوطنية السياسية، لأن الحرب تتطلب صرف الميزانيات الضخمة وتجنيد جيوش ومعدات عسكرية وصواريخ عابرة للقارات، وزرع الرعب في الشعوب الأخرى. يضاف إلى هذا تعمد بعض الأنظمة الفاشية والنازية قبل الحرب العالمية الثانية التزايد السكاني، وذلك للتوسع على حساب دول مجاورة، لتستوطن أبناءها كذريعة لمد وبسط نفوذها، كما هو الشأن في إسرائيل اليوم. [25]

و قد حاول المفكر العربي ابن خلدون من قبل أن يدرس مشاكل الحكم السياسي والقوانين السياسية التي تحكم الشعوب، والتي تجعلنا نطرح تساؤلا هاما: ماذا يجني الإنسان من التمتع بالحكم ؟ إن الإجابة قد نجدها من تحليل بعض الأنظمة الموجودة في العالم الثالث، والتي مازالت تنظر إلى السلطة "كترف سياسي" حيث الحاكم لا يهتم بهموم المحكومين، يمارس الحكم لخدمة أغراض شخصية قد تريحه وتتعب محكوميه، وإن تطلب ذلك التضحية بقيم الأمة، أما في البلدان المتقدمة فإن الحكم قد خطا خطوات واسعة نحو العقلنة والتقنين والتفلسف، ولم يعد مجرد عاطفة نبيلة عند الحاكم، بل خلق لخدمة مواطنيه ومراعاة مشاكلهم، وقيّد بأهداف وخضع لمناهج، لتحقيق الأبعاد المثالية للحكم السياسي، والدفاع عن مؤسسات الوطن ومقوماته. ومعرفة الإنتماء الفكري والثقافي للطبقة الحاكمة، وكذا الأهداف التي تدافع عنها.

وفي الأخير، يمكن الإشارة إلى أن هذه القيم أو تلك، التي تعكس سلوك الطبقة التي جاء منها المسؤولون في الحكم، كمفهوم الحضر عند ابن خلدون، أو البورجوازية بلغة ماركس، التي اعتقد أن زوالها حتمي في الحكم الاشتراكي الخالي من التناقضات الاجتماعية والاقتصادية. [26]

2 ـ الديمقراطية بين القوة والضعف:

إذا كانت الأنظمة غير الجماعية تتوجه إلى الديمقراطية بالنقد والتخاذل، فإن الديمقراطية في مدلولها الاصطلاحي، تعني كل نظام يعتمد على الشعب في ممارسة السياسة لتحقيق المصلحة العامة، ويتم عن طريق الاختيار الحر والنزيه، وقد كان الفيلسوف الألماني "نيتشه" من الناقمين على النظام الديمقراطي، والذي يتميز غيضا من كل نظام شعبي وانحطاط كل شيء يمسه الشعب. لأن الديمقراطية تدلل الشعوب على الميوعة وتبعدها عن الحروب، وتحمل الشدائد، واعتبر أن أكبر كارثة في رأي نيتشه هي العمل بالقيم الشعبية واحترامها. فقد كان يدعو إلى القوة ورفض الأخلاق والاعتماد على العنف، ولا يختلف معه الفيلسوف الألماني "شبنجلر" عندما اعتقد بأن الغرب يسير نحو الانحطاط والضعف بسبب الأفكار الديمقراطية والاشتراكية التي علمت الناس الاعتماد على الدولة في الدفاع على نفسها، والميل إلى النعومة والابتعاد عن الخشونة، كما أن الديمقراطية في المجال السياسي علمت الناس التخلي عن أية مسؤولية، لأنها علقت كل مسؤولياتها على الطبقة الحاكمة. وفي رأي موسوليني إن الديمقراطية ليست حكما يعطي للشعوب وجودها وكيانها،وقد تهجّم على الديمقراطية واعتقد أن النظام النيابي هو "نظام آلي وليس نظاما أخلاقيا"، مما يعمل على دفع الشعوب إلى التخلي عن إيمانها بمبادئها والعودة إلى منطق القوة. [27]

أما المدافعون عن فكرة الديمقراطية وفائدئها العملية، فيرون أنها هي التقليل إلى أقصى حد ممكن من الأخطاء في الحكم، ولهذا كان الانتخاب أو التصويت ضربا من الاستطلاع

الاجتماعي الذي يحدد أهداف السياسة العامة للبلاد. لأن إشراك الشعب في السلطة يتطلب شروطا لابد من توافرها حتى يكون له الحق في اتخاذ القرارات السياسية محققا للفائدة العملية. حيث الإستشارة تكون بناءة وهادفة، لا صورية ومانعة للحريات العامة. وهذه الحالات التي جعلت "موسوليني" يرفض العودة إلى الشعب والثقة في أحكامه، وخاصة في ساعة الخطر أو الظروف الخاصة. فالاستشارة السياسية التي تكون ناجحة، هي التي تمثل الطبقات العميقة من الأفراد المكونين لها، وفق قواعد قانونية مستمدة من التشريعات والدساتير التي تؤمن بها الشعوب في حياتها السياسية، والإبتعاد عن الإشكال السياسية الفاسدة التي تميل إلى الإستبداد والإضطهاد، وتجهيل الشعب وجعله يعيش هذه الأمية السياسية، وحتى أن بعض الشعوب كالشعب الألماني والإيطالي، لو وقعت استشارتها بالانتخابات، بعد قيام الحكم الديكتاتوري فيها لصوت لصالح هذا النظام، ولكن كل هذه الحيل والتهرب من حكم الشعب أو تشريكه عمليا، يدل على مسألة إعطاء الفرصة للشعب، أصبحت فكرة قاهرة ومفروضة على أي نظام سياسي مهما كانت طبيعته، لأن تزييف الحكم يعد خطوة نحو التراجع والتخلف. وإذا استقرأنا التاريخ السياسي والأنظمة التي كانت تشرك الشعب في الحكم كانت نادرة، كما يفعل اليونان والرومان، حيث كان الأفراد يجتمعون ويناقشون قضايا الحكم بطريقة مباشرة.[28] غير أن الفئة التي كان لها حق الاستشارة لم تكن عامة، بل تخص طبقة الأشراف والأحرار، أو ما يسمون بأهل الحل والعقد في النظام الإسلامي. أما المشاركة الجماعية في البلدان المتقدمة اليوم فظلت متعذرة لعوامل مختلفة، كالنمو السكاني وبعد المسافات، وعدم توفر المكان الذي يسمح بمثل هذه المناقشات السياسية، لأن وجود برلمان هو نوع من المشاركة النيابية التشريعية التي تعطي فرصة لهذه الهيئة، أن تشرع وتضع القوانين التي تحكم الشعب وتقونه، ولكن كيف يمكن للشعب أن يختار أفضلهم نزاهة ودراية ومقدرة وأخلاقا، وأكثرهم وفاء بوعده وأشدهم إخلاصا

للمصلحة العامة؟. وفي بعض الأحيان نجد أن الناخبين يختارون المترشحين الأحرار، الذين يعرضون في خطب شعبوية لدفع الجماهير لانتخابهم، وكل واحد يعرض بضاعته على أنها الأكمل والأحسن ويعدهم بالجنة وهذا ما أدى إلى التلاعب بالقيم الديمقراطية ومثلها الفلسفية الرفيعة، والرمي بها في أوحال العرض والطلب وبالخصوص في الدول المتخلفة التي تنشر العداوة والبغضاء وتثير النعرات القبلية بين العائلات المتنافسة.

وأمام هذه الوضعية والمشاكل العملية التي أفرزها تطبيق النظام الديمقراطي، واستشارة الشعب عمليا، قد لا تحقق الفائدة العملية المرجوة، عندما يصل أناس بطرق ملتوية لسدة الحكم، لأنهم يستخدمون السلطة لتحقيق مآربهم الشخصية، ولأن وصولهم بطرق ملتوية عطل الآلية الصحيحة للوصول إلى الحكم، ويفشل يعضهم في إسعاد مواطنيه، لأن الخطب الدعائية التي تلعب بمشاعر المواطنين يكون لها دور في تزييف الحقيقة، وكل هذه المناقشات حول إشراك الشعب في الحكم يجب أن تكون واقعية قابلة التنفيذ، ومع ذلك فهي ليست سهلة أو عفوية، وما يصدمنا هو موقف الفلاسفة وطيبتهم في أنظمة الحكم وفلسفتها، خاصة ما ينتج عنها من استعباد للشعوب وتوسع الدول الاستعمارية، ولقد انتبه شريط إلى ما كتبه رجال الحكم، إلى ما كتبه بعض فلاسفة السياسة عن الأنظمة الديمقراطية والديكتاتورية، قد قادهم إلى حربين عالميتين مما أعطى للعمل السياسي طابعا ذاتيا، والاستنجاد بالفلسفة والأخلاق، وأدركوا أن كل تقدم بدون أخلاق تحرصه، لا يتولد عنه إلا الشر السياسي. ومن الفلاسفة الذين تأثروا بهذه الفكرة نجد فيلسوفين معاصرين "رونوفيي" و"آلان، " وقد كان للأول تأثير خاص على الجمهورية الثالثة بفرنسا قبل الحرب العالمية الثانية. وحتى "برغسون" قد كفر بالفلسفة السياسية دون أخلاق، لأنهم تفطنوا للأخلاق على ضوء الهزائم التي لحقت بفرنسا في حروبها ضد ألمانيا، لأن المشكلة كامنة في تسليم المسؤولية للسياسيين المغامرين، وأن السياسيين الذين تشبعوا بالأخلاق ودفعوا

بشعوبهم إلى الكرامة والرفاهية، فالدولة الأخلاقية يجب أن تعتبر نفسها في خدمة المواطن وتسير في سلوكها العملي على هذا الاعتبار، حتى يكون المواطن في خدمة الدولة ويشعر بحريته وكرامته. وقد اختزل الفرنسي "آلان" هذه التجربة السياسية عندما نظر للدولة على أنها شر وهي أحد أنواع النشاط الفكري والثقافي، وقد كانت محاولة برغسون جادة وهادفة في المشكلة الأخلاقية إذ وجد طريقــه إلى السياسة من باب الأخلاق. [29]

الهوامش

1 – عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1981، ص79-80.

2 – محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة وتعليق هاشم صالح، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1993، ص162، 163

3 – جريدة لوموند في تعليقها في 1972.

4 – عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 ص180.

5 – عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، مرجع سابق، ص 80-82.

6 – عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، مرجع سابق، ص80-82.

7 – عبد الله شريط، معركة المفاهيم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 203.

8 – عبد المجيد مزيان، مجلة الثقافة مقال (ليس الأمن الثقافي مجرد وقايات)، وزارة الثقافة، الجزائر، عدد 76 السنة 1983، ص07.

9 – عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، مرجع سابق، ص 86، 87.

10 – محمد أركون، الفكر الإسلامي، قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، مركز الإنماء القومي ببيروت والمركز الثقافي العربي بالدار البيضاء، 1996، ص 144.

11 – عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، مرجع سابق، ص 90.

12 – عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر، مرجع سابق، ص 186.

13 – عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، مرجع سابق، ص 93-95.

14 – عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، مرجع سابق، 1981، ص 100.

15 – عبد الله شريط، المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، مرجع سابق، 1981، ص 101.

16 – السيد محمد الحسيني، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر الطبعة الثالثة، 1977، ص 150، 151.